



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

مشروع التحول الديمقراطي ومراحل الانتقال في البلدان العربية
المؤتمر السنوي العاشر لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي

مسار الانتقال إلى الديمقراطية في السودان والجزائر: الفرص والتحديات

ورقة مرجعية

قُبيل أن يُشرف عقدُ على الاكتمال منذ ثورات عام 2011، ذلك الحدث الذي مَثَّل تحوُّلاً بارزاً في تاريخ المنطقة الاجتماعي والسياسي، اندلعت موجة جديدة في عدد من البلدان العربية، لتعلن استمرار التطلعات الشعبية إلى التغيير رغم ما ألمَّ بالموجة الأولى من تحديات وتراجعات. وبالفعل أسفرت ثورتان شعبيتان في السودان والجزائر عن تغييرٍ لم يكن متوقعاً في ظل هيمنة الأنظمة الحاكمة وتشبُّثها بمواقعها، إذ أُطيح الرئيس عمر البشير في 11 نيسان/ أبريل 2019، تحت وقع تظاهرات جماهيرية جارفة، وبالمثل، أسفرت الموجة الاحتجاجية العاتية في الجزائر عن الدفع بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى إنهاء عهده بصفته رئيساً للجمهورية في 2 نيسان/ أبريل 2019. ومنذ تلك التطورات، يشهد السودان والجزائر عملية انتقال سياسي صعبة، تستهدف الانتقال إلى النظام الديمقراطي القائم على التعددية السياسية وحكم القانون والمواطنة وحماية الحريات المدنية والسياسية، إلا أن مسار الانتقال في البلدين يواجه العديد من العقبات والتحديات.

يخصص المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات المؤتمر السنوي العاشر لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي لدراسة هاتين الحالتين بوصفهما تشهدان بالفعل عملية انتقال سياسي في ظل سياقات ضاغطة، محلية وإقليمية وخارجية. ويضم المؤتمر محورين أساسيين.

المحور الأول: الحالة السودانية

لم تكن الثورة السودانية التي اندلعت في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018 مجرد موجة ثانية من الثورات العربية التي اندلعت في 2011 والتي نادى بالكرامة والديمقراطية والعدالة فحسب، وإنما عكست أيضاً نمطاً سودانياً متكرراً. فقد شهد السودان منذ الاستقلال عدة فترات انتقالية كانت تستهدف إقامة الحكم الديمقراطي التعددي، كما مر بثلاثة انقلابات عسكرية، وثلاث ثورات أو انتفاضات شعبية. استهدفت الانتفاضات الثلاث إطاحة النظام السياسي الذي أقامه عسكريون، فقد أدت «ثورة أكتوبر 1964» إلى إطاحة نظام إبراهيم عبود الذي جاء عبر انقلاب عسكري في تشرين الثاني/ نوفمبر 1958، ثم أفضت ثورة «أبريل 1985» إلى إسقاط نظام جعفر نميري الذي وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري أيضاً في أيار/ مايو 1969. ثم كانت «ثورة ديسمبر 2018» الشعبية التي أسقطت نظام عمر البشير الذي حكم السودان منذ انقلاب حزيران/ يونيو 1989. لكن كان من الملاحظ أيضاً أن جُلَّ الانقلابات العسكرية كانت في أعقاب انقسام النخب والأحزاب السياسية وصراعها على السلطة، بل جاء بعضها أيضاً عبر تعاون أو دعوة أحزاب مدنية عسكريين لتسلم السلطة لمواجهة خصومها المدنيين.

وإلى جانب ضعف الأحزاب والنخب المدنية وتدخل العسكريين في السلطة وما ترتب عليه من إرث استبدادي امتد إلى كافة قطاعات المجتمع، عانى السودان مشكلات أخرى حادة، أهمها المشكلات الإثنية والجهوية والحروب الأهلية في الجنوب وفي إقليم دارفور، وتصاعد دور الميليشيات المسلحة، ومشكلات الفقر والتخلف والفساد وضعف مؤسسات الدولة التي يتشارك فيها مع الكثير من دول الجنوب. وواجه السودان كذلك، حكومةً وشعباً، مشكلة أخرى هي مشكلة الإرهاب وإدراجه على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب وما ترتب على هذا من عقوبات اقتصادية أدت إلى عزل السودان عن الاقتصاد العالمي عقوداً طويلة، وتفاقم مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية.

لم تكن عملية الانتقال في 2019 / 2020 بالعملية السهلة، فقد سقط الكثير من الضحايا في مواجهات مع قوات الأمن والجيش خصوصاً بعد انقلاب الجيش على البشير، لا سيما في مجزرة القيادة العامة، كما شهدت البلاد عملية تفاوض صعبة بين القوى المدنية التي كانت في صدارة الحراك الشعبي والمؤسسة العسكرية

التي تُعد المؤسسة المنظمة الرئيسة في البلاد، انتهت إلى اتفاق عُرف باسم «الوثيقة الدستورية» في 17 آب/ أغسطس 2019 بين المجلس العسكري الانتقالي الذي تسلم السلطة بعد إطاحة البشير وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير. وقد كان للعوامل الخارجية دور محوري هنا، إذ جرى هذا الاتفاق بوساطة إثيوبية وأفريقية، هذا فضلاً عن أن السودان شهد، بعد أشهر قليلة من الحكم الانتقالي، الإعلان عن تطبيع علاقته مع إسرائيل وذلك في ظل اختلافات في وجهات النظر بين أركان الحكم المدني الانتقالي، وحسّم الجناح العسكري داخله هذه الاختلافات لصالح التطبيع.

ما زالت عملية الانتقال الديمقراطي في السودان غير مستقرة وذلك بسبب تدخل قوى خارجية ذات مصلحة في استمرار العسكر في الحكم. وقد ازدادت هذه القوى تأثيراً مع التطبيع، وبسبب خلافات بين القوى المدنية المشاركة في الثورة حول العلاقة مع الجيش وطبيعة المرحلة الانتقالية وإقصاء بعض القوى المدنية من التفاهات بعد الثورة، وأيضاً عدم حداثة عهد اتفاقيات السلام الداخلي السوداني مع الحركات المسلحة.

ومن ثم، تطرح الحالة السودانية العديد من الإشكالات البحثية، منها:

- **الطريق إلى الثورة وفاعلها:** ما المحددات والعوامل الهيكلية التي شكّلت لحظة الثورة في مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع والديموغرافيا والثقافة؟ هل ثمة تحولات كانت ترسم طريق الثورة وتيسر بلوغ حركة الجماهير مستوى القدرة على إطاحة نظام عمر البشير؟ مم تتكون قوى الثورة؟ ولم لا تشبه القوى الشبابية التي سيطرت على مشهد الموجة الأولى من الثورات العربية؟ وكيف استطاعت القوى الحزبية والنقابية التقليدية الحفاظ على زخم قوتها في ظل نظام سلطوي كنظام البشير؟ وكيف أدارت التعبئة ضد النظام؟ وما أدوات الضغط التي توافرت لها؟ وكيف يمكن تقييم استجابات النظام لها؟ وكيف تشكل تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير؟ وما المصالح التي جمعت أعضائه؟ وهل التحالف قادر على البقاء قوةً رئيسة وراء أهداف الثورة؟ وما القوى المعارضة الأخرى من خارج التحالف؟ وما المشتركات والاختلافات بين طرفي المعارضة؟
- **قوى النظام القديم والمؤسسة العسكرية:** ما مكونات القوى المحسوبة على النظام القديم؟ وما المصالح التي جمعتها؟ وكيف تشكلت مواقفها من مطالب الثورة والقوى المناصرة لها؟ وكيف يمكن فهم مواقف الجيش والميليشيات المسلحة الأخرى من الثورة؟ وكيف تطور موقف العسكريين من الثورة؟ وهل تمتلك هذه القوى القدرة على البقاء في الساحة السياسية أو العودة إلى الحكم؟
- **ميزان القوة بين الأطراف المختلفة والسياق التفاوضي ومحدداته:** كيف استطاع تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير تصدّر المشهد السياسي والتفاوض مع المجلس العسكري؟ وما أدوات الضغط والتأثير التي امتلكتها كل من تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير والمجلس العسكري الذي تسلم السلطة بعد إسقاط البشير؟ وكيف تعامل المدنيون مع مراوغة العسكريين؟ وما الناتج النهائي لعملية التفاوض بينهما؟ وكيف تعكس «الوثيقة الدستورية» ميزان القوى بين الطرفين؟ وهل تشتمل على ضمانات لإنجاز انتقال حقيقي نحو الديمقراطية؟ وتحت أي ظرف من الظروف يمكن أن يشهد السودان انقلاباً عسكرياً جديداً؟
- **إدارة المرحلة الانتقالية وتحدياتها:** هل لدى مؤسسات الحكم الانتقالي وحكومة عبد الله حمدوك القدرة على إدارة المرحلة الانتقالية وتسيير الحياة اليومية للمواطنين في ظل ارتفاع توقعاتهم من الدولة بعد الثورة؟ وكيف تؤثر البني الاجتماعية السودانية في هذا المسار؟ وهل لدى المؤسسات الانتقالية القدرة على تأسيس النظام السياسي الديمقراطي والقيام بما قرره الوثيقة الدستورية

من مهمات عديدة (مثل إجلال السلام في الجنوب ودارفور وكردفان؛ وفتح المجال السياسي وإطلاق الحريات والإصلاحات التشريعية؛ والعدالة الانتقالية والمحاسبة؛ وإصلاح المؤسسات العسكرية؛ وإنقاذ الاقتصاد، وتضمين النساء والشباب في سياسات الدولة؛ واستحداث أكثر من عشر مفاوضات مستقلة، والتحضير لمؤتمر دستوري ودستور دائم، وغير ذلك)؟ وتحت أي ظرف من الظروف يمكن مؤسسات الحكم الانتقالي البقاء أو الانهيار؟

• **خطر الانقسام الداخلي:** تعتبر الفترة الانتقالية الحالية أول فترة تشهد إقصاء كتلة سياسية مهمة، وهي كتلة الإسلاميين، كما أنها فترة انتقالية تقرر الاستمرار فيها عدة سنوات من دون انتخابات. وهذا يطرح أسئلة عدة حول: ما مستقبل الديمقراطية في البلاد في ظل استقطاب سياسي غير مسبوق، وأوضاع اقتصادية عسيرة وإرث استبدادي كبير؟ وهل ستنجح الحكومة في إنجاز توافق وطني قبل الانتخابات؟ وكيف ستتلو الساحة السياسية قبل الانتخابات (إن عقدت) وبعدها، في ظل استقطاب أيديولوجي وجهوي وإثني؟

• **إرث الحروب ودور الحركات المسلحة:** كانت الحروب الأهلية التي تفجّر أولها والسودان على عتبة الاستقلال عاملاً مهماً في إذكاء الانتفاضات الشعبية (ومعظم الانقلابات كذلك). من ثم كانت مهمة احتواء النزاعات وإجلال السلام تمثل تحدياً أمام كل نظام انتقالي عرفه السودان، وكان الفشل في هذا هو الممهد للانقلابات. وفي المرحلة الحالية، تحركت الحكومة الانتقالية ونجحت جزئياً في عقد اتفاقيات سلام مع معظم الحركات المسلحة، التي قبلت المشاركة في السلطة. وهنا تطرح أسئلة حول: ما إذا كان السودان سيتحرر أخيراً من الحروب ويشهد فترة سلام واستقرار؟ وكيف سيؤثر انضمام الحركات المسلحة لاتفاق السلام في إعادة هيكلة السلطة في المركز؟ وكيف ستتشكل العلاقة بين المركز والأقاليم في ظل الدعوة إلى لامركزية راديكالية؟ وما تأثير الحركات التي ما تزال رافضة السلام، ويدعو بعضها إلى الانفصال؟

• **إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية:** هل تنازلت قيادة الجيش عن طموحها السياسي في قيادة الدولة، وهل تلتزم قوى مثل قوات التدخل السريع بذلك، وهل يلتزم كلاهما بالديمقراطية ومهمات الانتقال إليها؟ وما آفاق إصلاح المؤسسات العسكرية بالنظر إلى أن الوثيقة الدستورية أسندت هذه المهمة للمؤسسات العسكرية نفسها؟ وأي ظروف يمكن في ظلها إقامة رقابة مدنية ديمقراطية على القوات المسلحة في السودان؟ وما الدروس المستفادة من تجارب السودان السابقة ومن تجارب الدول الأخرى التي مرت بظروف مشابهة لظروف السودان؟

• **دور العوامل الخارجية:** كيف يمكن تقييم الدور الخارجي في الوساطة بين الأطراف السودانية والوصول إلى الاتفاق السياسي، لا سيما الدور الذي قامت به إثيوبيا والاتحاد الأفريقي؟ وما انعكاسات العلاقات المتنامية بين القادة العسكريين في مجلس السيادة وحكومات الدول المناوئة للثورات العربية والديمقراطية في المنطقة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومصر وإسرائيل؟ وكيف انعكست مسألة الإرهاب ورفع اسم السودان من القائمة الأميركية للدول الراعية للإرهاب على مسار الانتقال إلى الديمقراطية؟ وهل تعرّض السودان إلى ابتزاز أميركي في هذا السياق؟ وما موقع قضية التطبيع في هذا الإطار؟ ولماذا قبل العسكريون التطبيع بينما عارضه سياسيون مدنيون؟

المحور الثاني: الحالة الجزائرية

ظلت الجزائر خاضعة لحكم الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) منذ استقلالها عام 1962 وحتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، وكان الجيش الوطني الشعبي القوة الرئسية في البلاد إلى جانب الحزب، وتم تمثيله بقوة داخله. وبعد ضغط شعبي في أعقاب «انتفاضة أكتوبر 1988»، اضطر الجيش والجبهة إلى فتح المجال العام، لتشهد البلاد أول انتخابات تشريعية تعددية في كانون الأول/ ديسمبر 1991، غير أن الجيش انقلب عليها وألغى نتائجها لتشهد البلاد مرحلة دموية من العنف المسلح، ثم عرفت نظاماً سلطوياً بواجهات تعددية شكلية وهامش من الحريات. وفي شباط/ فبراير 2019، شهدت البلاد ثورة شعبية سلمية أطاحت بحكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019) ودفعت بالجيش إلى التدخل سياسياً. لم تشهد الثورة قمعاً عنيفاً ولا أعمال عنف، وبدا كأن الدولة والجيش استفادا مما يسميه الجزائريون «العشرية السوداء» الدموية في تاريخ الجزائر. وانطلقت فترة انتقالية صعبة، توجت بعملية إصلاح سياسي قادها النظام والجيش من أعلى بهدف إعلان نظام ديمقراطي تعددي فعلي.

في كل هذه المراحل، ظل الجيش الجزائري هو القوة الرئسية في البلاد، مستمداً شرعيته من ثورة التحرير (1954-1962)، وهو ما مكّنه من القيام بدور محوري في اختيار رؤساء الجمهورية على مدى خمسة عقود كاملة، يُضاف إلى ذلك تغلغله في مفاصل الدولة، لا سيما عبر الولاية ورؤساء الدوائر المعينين رسمياً من قبل رئيس الجمهورية. وقد سمح الاقتصاد الريعي، القائم على الموارد النفطية بالدرجة الأولى، بتوفير إيرادات مالية ضخمة سمحت بتمدد شبكات المحسوبية والزبونية التي أتاحت حفظ بقاء النظام عبر شراء السلم الاجتماعي الذي تبينت مظاهر هشاشته منذ أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وصولاً إلى مرحلة الرئيس بوتفليقة التي اعتمدت الاستراتيجية ذاتها وسعت لتحقيق الهدف ذاته عبر شراء الموالين للنظام وضمان ولائهم لأجهزة السلطة. ولكن النظام شاخ في هذه المرحلة ونخره الفساد، كما شهد تداخلاً بين أسرة الرئيس ورجال الأعمال، وهو أمر لم يكن معروفاً في الجزائر سابقاً. وفي حالتي نظام الحزب الواحد (1962-1989) ثم نظام التعددية الشكلية (منذ 1989)، حافظ النظام على توازن دقيق بين مطالب المجتمع والإبقاء على سيطرته الفعلية، غير أنه بدلاً من حزب الدولة الوحيد، صار ثمة حزبان يدعمهما الجيش ويسيطران على البرلمان والحكومة والحياة السياسية هما حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الوطني الديمقراطي، مع وجود أحزاب صغرى موالية وأحزاب معارضة ضعيفة، ومع استمرار هيمنة نخبة عسكرية وسياسية ضيقة على مقاليد الحكم.

وعلى الرغم من أن البلاد عرفت انتظاماً في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية منذ عام 1997، مع مشاركة عدد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما عرفت تبني نصوص دستورية عديدة تنص على الحريات والحقوق (بدءاً بدستور 1989، مروراً بدستور 1996، وصولاً إلى تعديلات 2002 و2008 و2016، وانتهاءً بتعديل 2020)، فإن السلطة السياسية ظلت في يد المؤسسة العسكرية والنخبة السياسية المتحالفة معها في مؤسسة الرئاسة وغيرها من مؤسسات الدولة. واستطاع النظام البقاء والاستمرار وتعطيل أي عملية محاسبة اعتماداً على سياسات متعددة للترهيب والترغيب، أهمها القمع المباشر للمعارضين وتشويه صورتهم لدى الرأي العام، والقيود القانونية على تشكيل الأحزاب والمجتمع المدني وتمويلها، وتوسيع دائرة المنتفعين من النظام وموارده عبر رفع المرتبات ومنح الامتيازات والمنافع للموالين، والتلاعب بالانتخابات، والسيطرة على الإعلام والصحف، واعتماد سياسة الفساد الممنهج الذي يثري حلفاء النظام ويهمش منتقديه، والخصخصة الانتقائية للاقتصاد وإيجاد طبقة من رجال الأعمال الفاسدين الموالين للنظام والجيش. هذا إضافة إلى أن أحزاب المعارضة عانت مشكلات هيكلية عدة ساهمت في الأخرى في استمرار

النظام، ومن ذلك الانقسامات والانشقاقات الحزبية، وسيطرة الرموز التاريخية، وافتقادها الديمقراطية والتداول على السلطة داخليًا، وعجزها المستمر عن تقدير برامج سياسية قادرة على التعبئة الشعبية.

ونجح النظام في الالتفاف على الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها الجزائر في سياق ثورات 2011، فعلى الرغم من أن مطالب هذه المظاهرات كانت محدودة ولم تصل إلى حد المطالبة بتغيير النظام، فإن النظام نجح في الحفاظ على التوازن التقليدي بين المطالب الشعبية والسيطرة عبر سياسات الترهيب والترغيب، ومن ثم، القضاء على فتيل الثورات الشعبية التي أطاحت أنظمة الحكم القائمة في دول عربية عديدة. وشهد العقد الأول من الألفية الجديدة خطوات من الإصلاح السياسي والدستوري، غير أنه ظهر جليًا أنها كانت شكلية ولم تؤد إلى أي تغيير حقيقي.

مع إعلان بوتفليقة نيته الترشح لعهدة خامسة في نهاية عام 2018، ومع تفاقم المشكلات الاقتصادية جراء انخفاض أسعار النفط وتآكل احتياطي الصرف، ارتفع عجز الميزانية واعتمدت الدولة سياسات تقشفية، ومن ثم عجز النظام عن الاستمرار في ممارساته الزبونية التي نجحت في السابق في الحفاظ عليه، هذا فضلًا عن تعاضم حالات الفساد وإفلات رجال الأعمال الفاسدين من المحاسبة. وقد كان لاستخفاف النظام بعقول الناس، حين رشح الرئيس بوتفليقة على الرغم من مرضه الشديد وعجزه التام عن الحكم، أعظم الأثر في تفجير الغضب الشعبي. في هذا السياق، اندلعت، في 22 شباط/ فبراير 2019، احتجاجات ضخمة بمطالب محدودة في البداية اقتصر على رفض ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة، غير أن هذه المطالب اتسعت بعد بضعة أسابيع لتشمل المطالبة برحيل كل «رموز النظام»، وبلغ بعضها حد الدعوة إلى سلطة تأسيسية انتقالية. وتميزت الثورة بسلميتها واستمراريتها وأيضًا بانعدام الثقة بين جمهورها من جهة والنظام من جهة أخرى، ما جعل الإصلاحات الديمقراطية لا تحظى بثقة أوساط واسعة حتى بعد توقف الثورة والمشاركة الواسعة في الانتخابات.

استنادًا إلى ما تقدم، يمكن أن يتضمن هذا المحور عدة أسئلة بحثية، أبرزها:

• **الطريق إلى الحراك الشعبي وبنية الاجتماعية:** كيف أثرت الأوضاع الاقتصادية والسياسية في اندلاع الاحتجاجات الجزائرية في شباط/ فبراير 2019؟ وما البنية الاجتماعية لهذا الحراك؟ وما الذي ميّز هذا الحراك من الاحتجاجات الشعبية السابقة؟ وكيف تؤثر التركيبة الاجتماعية في الجزائر وحراك الطبقة الوسطى في الحراك الشعبي المنادي بالديمقراطية؟ وكيف يتأثر هذا الحراك بطبيعة الدولة الريعية في الجزائر وبالآزمات الاقتصادية وخاصة المترتبة على تراجع ريع الدولة من النفط؟ وكيف تطورت مطالب الحراك؟ ولماذا؟ وما موقف جهازَي الرئاسة والمخابرات والجيش من هذه المطالب؟ وكيف تعاملت السلطة مع المطالب الاقتصادية للمحتجين؟ وكيف جرى توظيف المسألة الأمازيغية في هذا الإطار؟ وما أوراق الضغط التي امتلكها كل من النظام والحراك الشعبي؟

• **دور الجيش:** ما المصالح التي دافع ويدافع عنها الجيش؟ وما المواقف التي تبناها والأدوار التي قام بها منذ اندلاع الحراك؟ وما الذي يفسر التحولات التي طرأت على مواقفه وأدواره من دعم الرئيس بوتفليقة إلى المطالبة برحيله؟ وما حجم التأثير الذي مارسته المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بالقرارات الحاسمة التي يتحدد على أساسها مستقبل النظام والتوازنات داخله؟ وكيف أثرت علاقة الرئيس بوتفليقة، والجهات الداعمة له داخل جهاز المخابرات، مع الجيش في مواقف الطرفين بعد اندلاع الحراك؟ وكيف تشقّق التحالف الداعم للرئيس، وعلى الأخص داخل حزبي التحالف الرئاسي (جبهة

التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي)، والمنظمات غير الحزبية الداعمة له مثل منتدى رؤساء المؤسسات، والاتحاد العام للعمال الجزائريين، والمنظمة الوطنية للمجاهدين والنقابات العمالية؟

• **مسار الانتقال:** كيف استطاع النظام فرض رؤيته بعد استقالة بوتفليقة في 2 نيسان/ أبريل 2019 والدفع بما أسماه المسار الدستوري مقابل المسار السياسي الذي كانت الاحتجاجات وأحزاب المعارضة تضغط من أجله والقائم على مسار من خارج القواعد الدستورية الحالية من أجل إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي؟ وكيف أثرت حالة الاستقطاب التي شهدتها الساحة السياسية حول هذين الحليين في ميزان القوة بين الطرفين؟ ولماذا رفض الحراك ترشيح ممثلين عنه للدخول في تفاوض مع السلطة والجيش على شروط انتقال حقيقي صوب الديمقراطية؟

• **الانتخابات الرئاسية:** لماذا لم يقدم الحراك رمزاً سياسية معارضة لخوض الانتخابات الرئاسية في 12 كانون الأول/ أكتوبر 2019 أمام رموز النظام القديمة؟ ولماذا قاطعت أحزاب المعارضة الرئيسة الانتخابات؟ ولماذا أحجمت شخصيات سياسية وطنية وتوافقية (مثل مولود حمروش، وأحمد طالب الإبراهيمي، وأحمد بن بيتور) عن الترشح للانتخابات والاستفادة من زخم الحراك الشعبي الذي دعموا مطالبه؟ وكيف يمكن تقييم جولات الحوار الوطني التي رعاها النظام؟ وعلى أي أساس دستوري وقانوني أجريت الانتخابات؟ وكيف تأثرت الانتخابات بعوامل مثل: حملات القمع والاعتقال، وبقاء رموز حكم بوتفليقة، واستمرار تدخل الجيش في السياسة على الرغم من صدور قانون يحظر على متقاعدي الجيش ممارسة النشاط السياسي مدة خمس سنوات بعد خروجهم من الخدمة العسكرية نهائياً؟ وما دلالات فوز عبد المجيد تبون، المرشح التكنوقراطي المحسوب على الدولة العميقة، في الجولة الأولى من الانتخابات، في ظل مقاطعة الحراك وبعض الأحزاب المعارضة؟

• **التعديل الدستوري:** كيف أثر انتشار وباء فيروس كورونا مطلع عام 2020 في الحراك الشعبي وفي سياسة تبون في الإصلاح السياسي؟ وما السياق السياسي والاجتماعي الذي طرحت فيه مسودة التعديلات الدستورية 2020؟ وما مضامين هذه التعديلات؟ وهل تضمنت ضمانات لانتقال حقيقي نحو الديمقراطية؟ وما الأساس القانوني الذي أُجري على أساسه الاستفتاء على التعديل الدستوري في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020؟ وما مواقف القوى المختلفة من التعديلات؟ وكيف تطور موقع الجيش في الدساتير الجزائرية من دوره في «مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب» الحاكم الواحد (جبهة التحرير الوطني) في دستور 1963 إلى السماح بإرسال الجيش في مهمات خارجية بعد موافقة ثلثي أعضاء البرلمان؟

• **العوامل الخارجية:** ما مواقف القوى الدولية والإقليمية الرئيسة من الحراك الشعبي في الجزائر؟ وما الذي يفسر عدم الاهتمام الدولي بالأوضاع في الجزائر عموماً؟ ولماذا لم تشهد الحالة الجزائرية أي وساطات خارجية كما في الحالة السودانية مثلاً؟ وما أثر العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية (كون الجزائر شريكاً محورياً فيما يسمى «الحرب على الإرهاب»، والعلاقة مع فرنسا، والشراكة الأمنية والتجارية القوية مع الولايات المتحدة، وتعقد الأوضاع في ليبيا، وعدم الاستقرار في منطقة الساحل..)، في مواقف المؤسسة العسكرية من الانتقال إلى الديمقراطية؟

• **آفاق المستقبل وفرص الانتقال إلى الديمقراطية:** هل ما يجري في الجزائر هو عملية انتقال إلى الديمقراطية أم هو إعادة إنتاج للنظام القديم؟ وما مستقبل الحراك الشعبي في الجزائر؟ وتحت أي ظرف من الظروف يمكن أن يتحقق التحول الديمقراطي الحقيقي بقيادة السلطة الحالية وفي ظل

الدستور الجديد الذي صوّت عليه في الفاتح من تشرين الثاني/ نوفمبر 2020؟ وما العوامل المهيّئة لإقامة رقابة مدنية على القوات المسلحة الجزائرية؟ وما الذي ينبغي للحراك ولأحزاب المعارضة عمله للوصول إلى تلك الظروف والعوامل؟ وكيف تنظر النخبة الجزائرية المثقفة والجامعية إلى مستقبل هذا الحراك؟ وكيف يمكن مسار الانتقال الحالي في الجزائر أن يستفيد من حالات الانتقال الأخرى التي نجحت في العقود القليلة الماضية؟

تطرح الورقة المرجعية هذه الأسئلة لغرض تحفيز التفكير في اختيار موضوعات الأوراق المشاركة في المؤتمر والنقاش داخله ويتطلع من خلالها إلى معالجات أو إضافات بحثية جديدة. ومن ثم فالمساحة البحثية متاحة أيضًا لأسئلة أخرى، كتلك التي تربط بين الأطر المفاهيمية والنظرية لدراسات الانتقال إلى الديمقراطية وبين التجربتين السودانية والجزائرية، أو التي تقارن بين التجربتين في جانب أو أكثر، أو بين تجربة منها وتجربة أو أكثر من تجارب الانتقال الديمقراطي الأخرى.

قواعد المشاركة في المؤتمر

يُعد الباحث مقترحًا بحثيًا وثيق الصلة بموضوعات المؤتمر، وقضاياها، وأسئلته البحثية (700–1000 كلمة)، متضمنًا ستة أجزاء، هي: 1. موضوع البحث وإشكاليته، أو أسئلته البحثية؛ 2. أهداف البحث، وأهميته؛ 3. سبر الأدبيات ذات الصلة بطريقة مختصرة، وتحديد مكثف للمعالجة/الإضافة البحثية الجديدة في الموضوع المقترح؛ 4. المنهج، والمداخل النظرية المقترحة؛ 5. هيكلية مقترحة للورقة؛ 6. قائمة مراجع أولية. وعلى الباحث أن يقدم – إلى جانب المقترح البحثي - سيرة ذاتية محدثة، وأسماء البحوث التي كتبها في المجالات ذات الصلة بموضوع المؤتمر إن وُجدت. يرجى استخدام استمارة المشاركة بمقترح بحثي، وهي متاحة على الرابط: <http://ow.ly/BXF130gM0jm>

تستقبل اللجنة العلمية للمؤتمر المقترحات البحثية في موعد أقصاه 31 كانون الثاني/ يناير 2021، وتخضع المقترحات للتقييم بمساعدة لجنة علمية مختصة.

يُشترط أن يكون البحث أصليًا، مُعدًا على نحوٍ خاص للمؤتمر، وألا يكون مشتقًا من رسالة جامعية تم تقديمها، أو نُشر جزئيًا أو كليًا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو قُدّم في أحد المؤتمرات العلمية.

تستقبل اللجنة العلمية البحوث الكاملة (من 7000 إلى 8000 كلمة؛ شاملة الهوامش والمراجع) التي وافقت على مقترحاتها في موعد أقصاه 15 أيار/ مايو 2021، على أن تتقيد هذه البحوث بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي يعتمدها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وهي متاحة على الرابط: <https://bit.ly/3kPiFvW>

لا تعني موافقة اللجنة العلمية على المقترح موافقة تلقائية على قبول مشاركة البحث في المؤتمر، إن لم تقرّ هذه اللجنة الورقة البحثية الكاملة بعد إنجازها.

يتولى المؤتمر تغطية نفقات الانتقال والإقامة، ولا يمنح أي مكافأة عن أي بحث يقدم في المؤتمر، وتُعد البحوث ملكية فكرية للمؤتمر، إذ جرى تقليد بنشر معظم هذه البحوث في كتاب المؤتمر.

ترسل مقترحات المشاركة على العنوان الإلكتروني التالي: democracyproject@dohainstitute.org